وزارة شؤون المرأة

"اليوم العالمي للمرأة : المرأة الفلسطينية عشية الثامن من آذار "

و اقع تعليم النساء عشية الثامن من آذار

الثامن من أذار 202

في الثامن من آذار، اليوم العالمي للمرأة، نجدد التأكيد على أن الحق في التعليم يشكل حجر الزاوية في مسار تمكين النساء والفتيات، وأن أي مساس به هو مساس مباشر بالعدالة الاجتماعية وبمستقبل المجتمع الفلسطيني بأسره.

غير أن العملية التعليمية في فلسطين، ولا سيما في القدس، تتعرض لسياسات ممنهجة تهدف إلى تفريغ التعليم من مضمونه الوطني والحقوقي، وفي مقدمتها أسرلة المناهج من خلال فرض المنهاج الإسرائيلي أو اشتراط التمويل والاعتراف مقابل حذف مضامين الهوية الوطنية الفلسطينية. هذه السياسات لا تستهدف المحتوى التعليمي فحسب، بل تمس الوعي الجمعي للفتيات والفتيان، وتضع الطالبات أمام معادلة قسرية بين حقهن في التعليم والحفاظ على هويتهن الوطنية.

كما أدى إغلاق مدارس الأونروا في عدد من المناطق، خاصة في القدس والمخيمات، إلى حرمان آلاف الطالبات والطلبة من بيئة تعليمية مستقرة، وفاقم الاكتظاظ، وعمق الفجوات في الوصول إلى تعليم نوعي وآمن، الأمر الذي ينعكس بشكل خاص على الفتيات في البيئات الهشة واللاجئات.

إلى جانب ذلك، تستمر سياسات الاعتقال واستهداف الطلبة والطالبات، بما في ذلك اقتحام المدارس والجامعات وتحويلها إلى ساحات مواجهة، الأمر الذي يقوض مفهوم المدرسة الآمنة ويخلق مناخًا من الخوف وعدم الاستقرار النفسي. إن اعتقال الطالبات والطلبة، ومداهمة الحرم الجامعي، واستخدام العنف داخل المؤسسات التعليمية، يمثل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني ولمعايير حماية الأطفال والنساء في النزاعات.

وقد دفعت هذه الممارسات، إلى جانب الإغلاقات والحواجز العسكرية، إلى اللجوء المتكرر إلى التعليم عن بعد كخيار اضطراري في العديد من المناطق. ورغم أهمية هذا النمط في ضمان استمرارية التعليم، إلا أن محدودية الوصول إلى الإنترنت والأجهزة، خاصة لدى الأسر الفقيرة، تكرس فجوة رقمية ذات بعد جندري، حيث تتحمل الفتيات أعباء منزلية إضافية تقلل من فرص استفادتهن المتكافئة من التعليم الإلكتروني.

وفي سياق العدوان على قطاع غزة، لم يقتصر الاستهداف على البنية التحتية التعليمية، بل طال بصورة مباشرة الأكاديميين والمعلمات والمعلمين، حيث تم استهداف الجامعات وقصفها، وقتل وإصابة عدد كبير من أعضاء الهيئات التدريسية والباحثين، ما أدى إلى خسارة رأس مال معرفي وإنساني لا يعوض. إن استهداف الأكاديميين وقتلهم يشكل اعتداءً على العقل الفلسطيني وعلى مستقبل الأجيال، ويقوض أسس التنمية المستدامة، ويهدد استمرارية العملية التعليمية برمتها، خاصة بالنسبة للفتيات اللواتي يعتمدن على بيئة تعليمية مستقرة وداعمة.

وفي مواجهة هذه التحديات، تؤكد وزارة شؤون المرأة على ضرورة تطوير منهاج وطني مراعي للنوع الاجتماعي يعزز قيم المساواة، ويكسر الصور النمطية، ويدمج مفاهيم الحقوق والكرامة الإنسانية، ويضمن تمثيلا عادلا للنساء في المحتوى التعليمي، بما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 2025–2027 .

كما تشدد الوزارة على أهمية تحفيز الفتيات على الالتحاق بتخصصات جديدة وغير تقليدية، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، إلى جانب تعزيز مسارات التعليم والتدريب المهني والتقني بما يفتح أمامهن آفاقا أوسع في سوق العمل ويعزز استقلاليتهن الاقتصادية. إن ربط التعليم ببرامج الإرشاد المهني والمنح الدراسية والشراكات مع القطاع الخاص يشكل مدخلا عمليا لتمكين الفتيات من كسر الحواجز الاجتماعية والاقتصادية.

إن حماية التعليم في فلسطين لا تنفصل عن حماية النساء والفتيات من العنف، كما أكدت الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 2022–2030 .

فالعنف في سياق الاحتلال يتخذ أشكالا متعددة، من بينها تقويض الحق في التعلم والوصول الآمن إلى المدارس والجامعات واستهداف الكوادر الأكاديمية. وعليه، فإن الثامن من آذار يشكل دعوة واضحة للمجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في حماية المؤسسات التعليمية الفلسطينية وكوادرها، وضمان عدم تسييس التعليم أو استخدامه أداة للهيمنة أو العقاب الجماعي، ودعم الجهود الوطنية الرامية إلى بناء نظام تعليمي عادل وآمن ومراع للنوع الاجتماعي، يمكّن الفتيات من أن يكن شريكات كاملات في بناء الدولة الفلسطينية وصون هويتها ومستقبلها.

أ. منى الخليلي

وزيرة شؤون المرأة

أوضاع التعليم في فلسطين عشية الثامن من آذار

يكشف التقرير عن استهداف ممنهج لقطاع التعليم، تمثل في تدمير المدارس والجامعات، وقيود الحركة، وتعطيل العملية التعليمية، خاصة في قطاع غزة الذي يشهد انقطاعاً تعليمياً ممتداً يرقى إلى مصطلح "إبادة تعليمية". كما تواجه الفتيات في الضفة الغربية والقدس مخاطر متزايدة من التسرب نتيجة الحواجز العسكرية، وعنف المستوطنين، والاكتظاظ، والأزمة المالية التي أثرت على انتظام العملية التعليمية. ويبرز التقرير الأثر طويل المدى لهذا الواقع على رأس المال البشري خاصة من الفتيات وفرصهن المستقبلية في التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية.

يستعرض هذا القسم من التقرير واقع تعليم النساء والفتيات في فلسطين في ظل حرب الإبادة والعدوان الإسرائيلي الذي انتهك جوهر الحق في التعليم والمواثيق الدولية، فبين انقطاع تام للعملية التعليمية في غزة وقيود الحواجزوعنف المستوطنين في الضفة، تواجه الفتيات الفلسطينيات مخاطر متزايدة من التسرب والفقروفقدان المهارات الرقمية.

أولاً: أثر الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على تعليم الفتيات في الضفة الغربية والقدس

تواجه المسيرة التعليمية للفتيات في الضفة الغربية والقدس تحديات خطيرة ومتصاعدة نتيجة سياسات الاحتلال، والتي تعكسها المؤشرات التالية:

- قيود على الحركة: زاد عدد الحواجزوالعوائق العسكرية عن 845 حاجز، منه 300 بوابة حديدية تغلق 60% (OCHA, 2025) [1] منها بشكل متكرر، مما يحول دون وصول الطالبات والمعلمات إلى مدارسهن.

واعتداءات الاحتلال وميليشيات المستوطنين والتي ترتب عليها الانقطاع المتكرر عن التعليم وعدم الانتظام في الدوام والذي من شأنه ان يهدد بـ:

- ✓ تراجع المستوى الاكاديمي والمهارات الاساسية لدى الفتيات.
- ✓ ارتفاع مخاطر التسرب من المدارس.
- ✓ تراجع فرص الفتيات لاستكمال تعليمهن العالي وفرصهن في سوق العمل.

- استهداف المؤسسات التعليمية والطلبة والهيئة التعليمية: وثق "كلستر التعليم" والاوتشا ما يزيد عن 2000 حادثة مست التعليم خلال العام الدراسي 2024–2025، طالت 540 مدرسة وأكثر من

[1] OCHA oPt. (May 2025). West Bank Movement and Access Update (Key figures as of 28 Feb 2025).

84000 طالب وطالبة (OCHA, 2025, #312) [2]، كما بلغ عدد الشهداء من الطلبة في الضفة 148 شهيدا، وعدد الجرحى وصل إلى نحو 1042 جريحا (تقرير وزارة التربية والتعليم -تشرين اول 2025)[3].

- **تصاعد وتيرة الاعتداءات الاسرائيلية: سجلت خلال الربع الثالث من العام 2025 وحده (تموز–أيلول) 93 حادثة أثرت على 12,020 طالباً/ة و 700 معلم/ة، شملت اقتحامات مباشرة للمدارس وإعاقة الوصول[4] (OCHA, 2025 #333) .**

- **تهديد البنية التحتية: حتى تشرين الأول 2025، واجهت 85 مدرسة أوامر هدم أو وقف عمل، مما يهدد المسيرة التعليمية لـ 3,000 طالب/ة، من بينهم 6,557 فتاة بشكل مباشر (OCHA, 2025 #333) .**

- **إرهاب المستوطنين والجيش: سجلت وزارة التربية والتعليم في الربع الأول من العام 2025 قرابة 4,000 حادثة مرتبطة بقوات الاحتلال و28 اعتداء مباشراً للمستوطنين استهدفت المدارس والكوادر التعليمية (UNICEF, 2025)[5].**

- **اقتحام الجامعات: امتدت الانتهاكات لتشمل اقتحام الحرم الجامعي في بعض الجامعات، حيث وثقت اقتحامات وإطلاق نار في كانون الثاني/يناير 2026، مما خلق بيئة تعليمية غير آمنة ومحفوفة بالمخاطر[6] (OCHA, 2025 #333)**

- **وقف خدمات الأونروا التعليمية: إن اغلاق مدارس الأونروا يشكل ضربة قاسية لاستقرار التعليم وجودته، ففي مناطق شمال الضفة الغربية، وتحديداً في مخيمات جنين وطولكرم ونورشمس، حرم ما يزيد على 4,000 طالب وطالبة من العودة إلى صفوفهم منذ مطلع عام 2025، بسبب بقاء 10 مدارس مغلقة (OCHA, 2025) عقب تهجير السكان من المخيمات وتطبيقاً للقرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية بوقف أنشطة وخدمات الأونروا المقدمة للفلسطينيين، مما أجبر الكثيرين على الاعتماد على حلول بديلة مثل التعليم عن بعد أو الانضمام إلى مدارس حكومية مكتظة صفوفها اصلاً، مما أثر في جودة التعليم الذي تتلقاه الفتيات النازحات.**

---

[2] التحديث الإنساني" الصادر عن OCHA يورد أن كلستر التعليم وثّق أكثر من 2,000 حادثة في العام الدراسي 2024–2025، أثرت على أكثر من 540 مدرسة وأكثر من 84,000 طالب/ة.

[3] WAFA / Petra (Oct 2025). نقلًا عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية حول أعداد الشهداء والجرحى من الطلبة في الضفة.

[4] OCHA oPt. (23 Oct 2025). *Humanitarian Situation Update #333 | West Bank* https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-situation-update-333-west-bank

[5] UNICEF. (29 Apr 2025). *State of Palestine Humanitarian Situation Report (as of 31 March 2025)*. https://www.unicef.org/media/170401/file/State-of-Palestine-Humanitarian-SitRep-31-March-2025.pdf.pdf

[6] https://www.ohchr.org/en/press-releases/2026/01/israels-continuous-assaults-birzeit-university-are-attack-education-itself

"تعيش الفتيات في قطاع غزة صدمة نفسية ممتدة تُغذيها خسارة الاهل والاقارب والنزوح وانهيار المدرسة كمساحة آمنة، مع فجوة رقمية وقيود حركة وأعباء رعاية وإصابات دائمة، فتتراجع فرص استمرار التعليم وتكبر مخاطر القلق والاكتئاب والتسرّب والزواج المبكر، بما يهدد مستقبلهن ودورهن في المجتمع لسنوات طويلة"

النتائج المترتبة على قرار الحكومة الاسرائيلية حظر انشطة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين " الاونروا " على قطاع التعليم الذي دخل حيز التنفيذ في 30 كانون الثاني/يناير 2025 والى الاجراءات الاسرائيلية التعسفية التي أعاقت سير العملية التعليمية في جميع انحاء الضفة الغربية:

- ✓ حرمان نحو 324 ألف طالب/ة من حق التعليم، بينهم 278 ألفاً في غزة و46 ألفاً في الضفة والقدس، إضافة إلى برامج التدريب المهني.
- ✓ إغلاق مدارس: إغلاق 6 مدارس بإشراف الأونروا في القدس الشرقية، ما يهدد مستقبل قرابة 800 طفل/ة.وعدم افتتاح 10 مدارسة تابعة للاونروا في مخيمات شمال الضفة الغربية.
- ✓ تحميل المدارس والبرامج الحكومية المزدحمة أصلًا عبئاً إضافياً في ظل ضعف التمويل.

إضافة الى الكثير من الانتهاكات التي تسببت في تعطيل وارباك العملية التعليمية في جميع المناطق وفي جميع المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات.

تعكس هذه المؤشرات الواقع القاسي الذي يواجهه قطاع التعليم في فلسطين بسبب انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي وجرائم المستوطنين التي تتفاقم بشكل يومي منذ اكتوبر 2023 ، حيث يؤدي الطريق المحفوف بالمخاطر إلى دفع العائلات قسراً نحو تقليص حركة الفتيات، خاصة في المرحلتين الثانوية والجامعية، خوفاً من اعتداءات المستوطنين أو التنكيل على الحواجز، كما أن اللجوء إلى التعليم عن بعد كخيار اضطراري يعمق الفجوة بصورة أكبر لافتقاره لأسس العدالة في توفر الأدوات الرقمية اللازمة لمتابعة هذا النوع من التعليم، وخاصة في ظل ما تعانيه الأسر من أوضاع اقتصادية صعبة، ناهيك عن التراجع الحاد في جودة التعليم وتراكم الفاقد التعليمي، وارتفاع مخاطر التسرب المدرسي، بالإضافة إلى الآثار النفسية العميقة التي تضعف شعور الفتيات بالأمان وتؤثر على مستقبلهن المهني والاجتماعي.

ثانيا: تحديات تعليم الفتيات في القدس

يتجاوز التحدي التعليمي في القدس المحتلة حدود الجغرافيا والحواجز، ليمس صلب البنية التربوية والهوية الوطنية، حيث يواجه تعليم الفتيات معوقات ممنهجة، منها:

- **أزمة البنية التحتية والاكتظاظ: اذ يعاني القطاع التعليمي في القدس من عجز حاد في الغرف الصفية والمرافق الحديثة، والمساحات الترفيهية، وهذا يضر بجودة التعليم.[7]**
- **مقايضة التمويل بالمنهاج (الأسرلة): ترهن سلطات الاحتلال الاسرائيلي بناء الغرف الصفية الجديدة أو تقديم التمويل للمدارس بشرط تبني المنهاج الإسرائيلي، مما يضع الطالبات والكوادر التدريسية في صراع بين تأمين مكان للدراسة وبين الحفاظ على الاستقلال التربوي والهوية الوطنية[8].**
- **تصفية وجود "الأونروا": أدى إغلاق 6 مدارس تابعة للأونروا (تشمل مناطق مخيم شعفاط، وسلوان، ووادي الجوز، وصور باهر) في أيار 2025 إلى دفع نحو 800 طالب وطالبة نحو بدائل غير مستقرة، الأمر الذي عمق مخاوف الأسر على سلامة بناتها نتيجة لما يتعرضن له من انتهاكات على الحواجز العسكرية، وهو ما يرفع احتمالات التسرب في صفوفهن، ويحرمهن من حقهن الطبيعي في التعليم (بيان صحفي صادر عن الاونروا، نيسان 2025)[9].**
- **انتهاك حرمة المدرسة أمنياً: حيث إن المداهمات المتكررة واستخدام وسائل القمع بالقرب من المنشآت التعليمية يشكل مناخاً من الرعب، يضعف التركيز والتحصيل العلمي ويزيد من الضغوط النفسية على الفتيات وأهاليهن (بيان صحفي صادر الاونروا، شباط 2025)[10].**

- **التضييق التشريعي ضد الكادر التعليمي في القدس خلال عامي 2024 و2025 : وذلك من خلال سلسلة من القوانين والإجراءات التي تهدف إلى إحكام السيطرة الأمنية على المدارس، ومن أبرزها:**

✓ **قانون منع تشغيل المعلمين: حيث أقر الكنيست الإسرائيلي تشريعاً يمنح وزارة التربية والتعليم والبلدية صلاحية فصل المعلمين إدارياً دون الحاجة لقرار محكمة، بمجرد الاشتباه في وجود "ميول سياسية" وهو ما يستخدم كأداة لترهيب الكادر التعليمي (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل2024)[11]**

✓ **استهداف خريجي جامعات الضفة الغربية: تم تفعيل إجراءات تضع عراقيل أمام اعتراف السلطات الإسرائيلية بشهادات المعلمين المقدسيين الذين درسوا في جامعات الضفة، أو اشتراط الخضوع لاختبارات امنية إضافية للعمل في مدارس القدس، مما يهدد الاستقرار الوظيفي للمئات منهم، حيث اقر الكنيست الاسرائيلي في كانون ثاني /2026 قرارا يقضي بمنع تشغيل عاملين في التعليم**

---

[7] ماس، (2024)

[8] ورقة سياساتية بعنوان: "آليات فعالة لتوفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للفلسطينين في القدس الشرقية ، أيلول 2024، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، ماس، 2024)

[9] https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-commissioner-general-israeli-officials-jerusalem-municipality

[10] https://www.unrwa.org/newsroom/official-statements/children-and-young-people-east-jerusalem-denied-their-right-education

[11] https://www.english.acri.org.il/post/human-rights-in-the-knesset-january-february-2024

إذا كانون يحملون درجة اكاديمية من مؤسسات تعليم عالي فلسطينية (قرار الكنيست الاسرائيلي، كانون ثاني 2026)[12].

✓ سحب التراخيص والتمويل: شمل التضييق تشريعات تسمح بسحب التراخيص من المدارس التي لا تلتزم بإزالة مضامين من المنهاج الفلسطيني تعتبرها سلطات الاحتلال "تحريضية"، مما يضع المعلمين والإدارات تحت ضغط الملاحقة القانونية المستمرة، حيث أن النشرات التي صدرت عن الكنيست الاسرائيلي تتضمن مشاريع ومناقشات سابقة تقوم على منطق سحب أو تقليص التمويل عن مؤسسات تستخدم منهاج "يحتوي على التحريض" [13]

✓ تقييد حرية التعبير الرقمي: من خلال ما تم رصد وملاحقة المعلمين بناءً على منشوراتهم في وسائل التواصل الاجتماعي، واعتبرت الكثير من الأنشطة النقابية أو التعبير عن الهوية الوطنية "مخالفات تأديبية" تستوجب الإبعاد عن سلك التعليم. (عدالة ، 2024)[14]

✓ ان هذه التشريعات خلقت بيئة تفتقر للأمان الوظيفي، حيث أصبح المعلم مهدداً بفقدان مصدر رزقه بناءً على معايير فضفاضة، مما أدى إلى نقص في الكوادر المتخصصة وتراجع جودة التعليم المقدم للفتيات في القدس.

الإبادة التعليمية في غزة

على مدار اكثر من عامين على حرب الابادة الجماعية يواجه قطاع غزة جريمة إبادة تعليمية ممنهجة استهدف الاحتلال الاسرائيلي بها البنية التحتية لقطاع التعليم من طلبة وهيئة تعليمية ومباني وممكتبات ومختبرات وغيرها من المرافق التعليمية وجميع المرافق التعليمية تظهر احصائيات صادرة عن وزارة التربية والتعليم ومنظمات دولية، ما يلي:.

- ❖ خسائر الكادر الأكاديمي والتربوي: ارتقاء 246 شهيداً من الأكاديميين الجامعيين و794 شهيداً من معلمي المدارس، بالإضافة إلى إصابة 1,491 جامعياً و3,261 معلماً بجروح متفاوتة.
- ❖ استشهاد طلبة: أكثر من 20,000 شهيد و30,000 جريح من الطلبة في مختلف المراحل التعليمية.

[12] https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press220126b.aspx

[13] https://main.knesset.gov.il/en/news/pressreleases/pages/press14723e.aspx

[14] Adalah. (2025, January 23). *The Israeli Knesset is back and set to advance a new wave of oppressive legislation targeting Palestinians' rights.* https://www.adalah.org/en/content/view/11216

- ❖ تدمير البنية التحتية: قام الاحتلال الاسرائيلي بتدمير كلي لـ 179 مدرسة حكومية و100 مدرسة تابعة للأونروا، إضافة إلى تدمير 63 جامعة ومؤسسة تعليم عالٍ بشكل كامل أو جزئي وفقا لتقارير صادرة عن وزارة التربية والتعليم.
- ❖ انهيار المسيرة التعليمية: اكثر من 745,000 طالب وطالبة خارج مقاعد الدراسة لأكثر من عامين دراسيين منهم نحو 650 الف طالب مدرسي، نصفهم من الفتيات.

وقد اخذت الابادة التعليمية في قطاع غزة بعدا اشد قسوة على الفتيات، حيث ان ظروف الحرب والنزوح المستمر حرم هؤلاء الفتيات ويقدر عددهن بنحو 320 الف طفلة من الحصول على تعليم مستمر بل ان الاتقطاع عن التعليم اصبح واقعا يوميا، ومما راكم الفاقد التعليمي وقوض من فرص الفتيات في اكمال مسيرتهن التعليمية، هذا بالاضافة الى ما تتعرض له الفتيات لمخاطر مضاعفة في اماكان النزوح حيث الاكتظاظ وانعدام الخصوصية وغياب وجود مرافق صحية آمنة، وتراجع القدرة على ادارة شؤون النظافة الشخصية لدى الفتيات ، والخوف من التنقل، كل هذه الظروف دفعت الاسر تحت ضغط الفقر وانعدام الامن الى اللجوء الى بدائل لها اثار سيئة على الفتيات على المدى العيد ومن هذه البدائيل اخراج الفتيات من التعليم لرعاية الاسرة وتزويج القاصرات. وان انعكاسات ذلك على هؤلاء الفتيات في غاية الخطورة اذ انه يشكل تهديدا على مستقبلهن المهني والتعليمي ويهمش ادوارهن في المجتمع في مختلف المجالات.

ثالثا: الأزمة المالية وتداعياتها على تعليم الفتيات في الضفة الغربية

تسببت الأزمة المالية الخانقة والناتجة عن استمرار الاحتلال في قرصنة أموال المقاصة إلى تأجيل انطلاق العام الدراسي 2026/2025، مما أحدث إرباكاً في المسيرة التعليمية، وتتمثل هذه الأزمة في المؤشرات التالية:

- ❖ تعثر الرواتب والدوام: أدى استمرار هذه الازمة الى زيادة كبيرة في الدين العام وبالتي عجز السلطة عن دفع رواتب المعلمين بانتظام، مما قلص اليوم الدراسي والتعليم الوجاهي.
- ❖ تراجع الجودة والتحصيل: أظهرت دراسات التقويم الوطني (2025) التي تنفذها وزارة التربية والتعليم للمواد الاساسية (اللغة العربية والرياضيات والعلم) تراجعاً في مستويات التحصيل والمهارات الأساسية نتيجة الفاقد التعليمي التراكمي وضغط الأزمة المالية على الكوادر التدريسية.

- ❖ **خطر التسرب: الفتيات هن الاكثر تعرضا لخطر التسرب، حيث تدفع الضغوط المالية الأسر إلى تقليص نفقات المواصلات والاحتياجات التعليمية، مما يزيد من مخاطر انقطاعهن عن الدراسة في المراحل الانتقالية (الإعدادية والثانوية).**
- ❖ **عبء الرعاية المنزلية: مع عدم انتظام الدوام المدرسي وتأثر دخل الأسرة، تزايدت الأعباء المنزلية الملقاة على عاتق البنات، مما يقلل الوقت المخصص للدراسة ويؤثر مباشرة على استمرارية حضورهن وتفوقهن الأكاديمي.**

التوصيات :

توصي هذه الورقة بمسارٍ عملي لحماية الحق في التعليم، يبدأ بالأولوية القصوى في غزة على كافة الأصعدة التعليمية وفي الضفة الغربية والقدس :-

حماية الهوية التربوية الوطنية ومناهج التعليم

- **التأكيد على أن المنهاج الفلسطيني جزء من السيادة الوطنية والهوية الثقافية، ورفض أي اشتراطات تمويلية تهدف إلى فرض منهاج بديل في القدس.**
- **تطوير محتوى يعزز المواطنة، الثقافة الوطنية، والمساواة بين الجنسين، ويرسّخ الصمود والوعي بالحقوق.**
- **دعم المدارس والكادر التعليمي في القدس قانونياً ومؤسسياً لمواجهة سياسات الأسرلة.**

توثيق وفضح الانتهاكات ضد قطاع التعليم دولياً

- **إدراج استهداف المدارس، الجامعات، والطلبة والأكاديميين ضمن ملفات المساءلة أمام مجلس حقوق الإنسان، وآليات القرار 1325.**
- **تصنيف استهداف التعليم كجريمة تمس حقاً أساسياً غير قابل للتصرف، وفضح ما يُعرف بـ"الإبادة التعليمية" في غزة.**
- **تسليط الضوء على اغتيال الأكاديميين واستهداف الكوادر التعليمية باعتباره استهدافاً لرأس المال البشري الفلسطيني.**

الدفاع عن الحق في التعليم كحق إنساني غير قابل للتقييد

- المطالبة بحماية دولية فاعلة لضمان وصول آمن للفتيات إلى مدارسهن في الضفة الغربية والقدس.
- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي في منع فرض قيود الحركة أو إغلاق المؤسسات التعليمية.
- ربط الحق في التعليم بالحق في التنمية، والعمل، والمشاركة السياسية للنساء مستقبلاً.

إدماج التعليم ضمن أولويات التعافي وإعادة الإعمار

- اعتبار إعادة بناء المدارس والجامعات أولوية سيادية في خطط إعادة إعمار غزة.
- ضمان مشاركة النساء في لجان إعادة البناء التعليمي.
- إدراج التعليم ضمن برامج الحماية الاجتماعية لمنع تسرب الفتيات أو تزويجهن تحت ضغط الأزمات